الطارئ على الردة يجب معه قضا ايام الجنون الواقعة
في ردته تغليظا عليه بخلاف من كفر رجليه توريا
وصلى قاعدا لا قضا عليه لانتهاء معصيته بانتهاء
كفره ولانتباهه بالبدل حالة العجز قال في الخادم
كذا اطلقوه وينبغي ان يستثنى منه ما اذا اسلم
ابوه فانه يحكم باسلامه تبعا له فلا يجب عليه
القضاء من حين اسلم ابوه اذ المسلم لا يقلد عليه
انتهى ويجب للمجنون والمغمى عليه ونحوهما
القضاء بخلاف ذي السكر او الجنون او الاغما
المتعدي به فيلزمه القضاء بعد افاقته فان
جهل كونه محرما او اكره عليه او اكله
ليقطع عنوه بعذر زال عقله بدا له مثلا
مثلا لم يكن متقربا فيسقط عنه القضا
لعذره اما اذا علم ان جنسه يزيل العقل
وظن ان ما تناوله لا يزيله لقلته فانه
يجب القضا لتقصيره ولو طرا الجنون على
السكر المتعدي به وجب قضا المدة التي
ينتهي اليها السكر عالما ثم انتقل المصنف
الى بيان وقت الضرورة والمراد به وقت زوال
موانع الوجوب وهي الصبي والكفر والجنون
والاغما والحيض والنفاس فقال ولو زالت
هذه الاسباب اي الموانع وقد بقي من الوقت
قدر تكبيرة اي قدر ما يسعها فاكثر وجبت
الصلاة اي صلاة ذلك الوقت لخبر من ادرك

ركعة

ركعة السابق بجامع ادراك ما يسع ركنا وقياسا
على اقتدا المسافر المقاصر بالمتم بجامع اللزوم وانما
لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ادراك اسقاط
وهذا ادراك ايجاب فاحتيط فيها ومفهوم الخبر
لا ينافي القياس المذكور لان مفهومه انها لا تكون
ادا لا انها لا تجب قضا اما اذا بقي دون تكبيرة فلا
لزوم وان تردد فيه الجويني وفي قول يشترط
ركعة باخف ما يمكن كان ادرك من الجمعة
من ركعة ومفهوم خبر من ادرك ركعة من الصبح
قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك
ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
العصر متفق عليه ويشترط الوجوب على القولين
بقا السلامة عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة
باخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة
قال في المهمات والقياس اعتبار وقت الستر
ولو قيل باعتبار زمن التحري في القبلة لكان
متجها انتهى وفيه نظر والفرق بين اعتبار زمن
الستر الطهارة تختص بالصلاة فخلاف ستر العورة
وقد اشار ابن الرفعة الى هذا الفرق فانه نقل عن
بعضهم فيما اذا طرا العذر بعد دخول الوقت انه لا يعتبر
مضي قدر السترة ليلزم الخابها على وقت الصلاة
وحاصل ذلك ان الاوجه عدم اعتبار كل من الستر
والتحري في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة